

مكافحة الفساد

نادين موسى

المقدمة

إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الدولة اللبنانية هو أننا لا نزال بعيدين كل البعد عن إنشاء دولة الحق والقانون والمؤسسات التي نطمح إليها جميعاً. ويتوجب علينا إيجاد حركة تحريرية للمؤسسات المشلولة التي تقع تحت وزر وباء الفساد الذي يظلم الشعب اللبناني ويحرمه من حقوقه الأساسية كما أنه يشكل مصدر الإعاقة وعدم التقدم في مجتمعنا. ولا تقتصر آفة الفساد على القطاع الإداري فحسب، بل هي ظاهرة منتشرة للأسف في كل جوانب حياة اللبنانيين حتى أصبح الأمر الواقع اللبناني غارقاً في الفساد الإجتماعي والإداري والسياسي والبيئي والصحي والغذائي. وبهذا لم يعد الفساد ممارسة فقط بل أصبح ثقافة بحد ذاتها، وله آثار مدمرة على النظام السياسي والاقتصاد والإنماء وكرامة عيش المواطن.

بالفعل أظهرت نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2011، أن لبنان سجّل معدل 2.5/10 للسنة الثالثة على التوالي. كما حلّ لبنان في هذا العام في المرتبة 134 عالمياً من أصل 181 بلد، ما يجعله من الدول الأخيرة في مجال مكافحة الفساد.

أشكال الفساد وأسبابه

من الصعب حصر كل المجالات التي يمارس فيها الفساد. ولكن يبقى الفساد المؤسساتي الظاهرة المتعارضة الأكثر ضرراً. إذ نجد أن المجتمع كله بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية مبني ويدور حول مفهوم الفساد وممارسته، وقد أصبح هذا الوباء يشكل أساساً للمؤسسة السياسية والوظائف العامة. إن أكثر أوجه الفساد شيوعاً هي:

- سير المعاملات
- المناقصات
- التملك
- الملكيات العامة
- المال العام
- الخصخصة
- التوظيف
- التعيينات

أسباب الفساد

١. نتائج الحرب من إنهيار مؤسسات الدولة، معاناة التنمية الإقتصادية، إنهيار سيادة القانون، الخ.
٢. الطائفية والقبائلية
٣. المحسوبية السياسية وفساد الطبقة الحاكمة
٤. عدم استقلالية القضاء
٥. غياب استراتيجية شاملة وواضحة وبرامج اصلاح ادارية
٦. عدم تفعيل القوانين الرادعة للفساد
٧. رواتب وأجور موظفي القطاع العام
٨. عدم فعالية أجهزة الرقابة والتفتيش
٩. ضعف في التربية المدنية وتعزيز مبدأ المواطنة
١٠. غياب تام لثقافة المساءلة والمسؤولية
١١. تردد المواطن في تقديم الشكاوى
١٢. خلل ونقص في التشريعات اللازمة لحماية المواطن
١٣. غياب شبه تام لوسائل إعلام مستقلة وفعالة
١٤. تأثير المؤسسات الدينية ومجموعات المصالح الخاصة

الحلول

إذا أجرينا مقارنةً بين الدول التي نجحت في مكافحة الفساد والأخرى التي يسود فيها الفساد، نجد أن الأولى تتمتع بثلاثة قواسم مشتركة:

١. سلطة تشريعية "شرعية"

٢. سلطة قضائية مستقلة

٣. خطة تنمية شاملة تشجّع الاستثمارات وتعزز الولاء للوطن وليس لمنطقة او لزعيم طائفي

إن هذه القواسم المشتركة غير متوفرة في النظام اللبناني وهي تشكل التحديات الرئيسية للإصلاح وقيام الدولة المدنية الحديثة. فالسلطة التشريعية في لبنان ليست شرعية، لأن مجلس النواب الحالي لا يمثل مختلف مكونات المجتمع، بل على العكس ينحصر على خمس أو ستة قوى (أو زعماء) سياسية طائفية مذهبية، ذات إمكانات هائلة، تعيد إنتاج نفسها عند كل استحقاق نيابي على أساس قانون الانتخاب المطبّق حالياً والإطار الذي يعمل فيه.

فهذا القانون الذي يعتمد النظام الأكثرري هو إساءة للديمقراطية الحقيقية وهو مشوب بشوائب عدة، ويؤدي الى الإتيان بطبقة سياسية لا تقوم شرعيتها على اساس وطيّد وتستاثر بالسلطة خلافاً لإرادة غالبية الناخبين، كما ينتج عنه تغييب فئات واسعة من المواطنين (كالمرأة والشباب).

لذا نشعر مع غالبية المصلحين في المجتمع اللبناني بأن المدخل للإصلاح السياسي هو في تعديل قانون الانتخاب وفي اعتماد نظام انتخابي عادل ومتساوٍ للجميع يتناسب مع التأييد الشعبي الذي تتمتع به، ولا تشعر بالتالي أية فئة من المجتمع بأنها مستبعدة أو غير ممثلة.

أما السلطة القضائية فهي ليست مستقلة (كما سنبينه في ورقة عمل منفصلة تتناول موضوع اصلاح الجهاز القضائي) وخلافاً لمبدأ فصل السلطات المكرّس في الدستور، لا يزال القضاة تحت قبضة السلطة التنفيذية، دون أي حصانة، وخاضعين للقيود الطائفية تحت رحمة السياسيين وبالتالي عاجزين عن مراقبة ومعاقبة الممارسات الفاسدة.

وبما أنه لا يمكن مكافحة الفساد دون قضاء قوي ومستقل فلا بد من تحرير النظام القضائي واعتماد قانون يكرس استقلالية السلطة القضائية. هذا هو المدخل الإصلاحي الثاني لمكافحة الفساد المستشري.

برنامجنا الانتخابي

إضافةً الى هاتين الخطوتين الأساسيتين وإلى تبني سياسة الشفافية لأجل منع الفساد في حملتنا نفسها من خلال لجنة مراقبة مالية والكشف عن كل مصادر وأرقام الدعم المالي عند جمعه، نتبنى في برنامجنا الانتخابي الأولويات الوطنية التالية:

١. اعتبار قضية مكافحة الفساد قضية جامعة واولوية وطنية.

٢. تعميم ثقافة مكافحة الفساد لا سيما في المؤسسات التربوية وإدراجها كمادة أساسية في المناهج التدريسية.

٣. إلزام بموجب قانون، كل من يتعاطى الشأن العام وأفراد عائلته (الزوج(ة)، الأولاد، الصهر، الوالدين) برفع السرية المصرفية عن حساباتهم المالية.

٤. وضع قانون جديد للأحزاب السياسية ولا سيما:

- تفعيل آليات الرقابة على أموال الأحزاب.
- رفع السرية المصرفية عن الأحزاب.

٥. تفعيل هيئات الرقابة لتمكينها من المحاسبة والمساءلة عبر:

- فصلها عن السلطة التنفيذية وإعطائها الاستقلال المالي.
- تأمين حماية لكل موظفي هيئات التفتيش.

٦. فصل النيابة عن الوزارة.

٧. إقرار مشروع الحكومة الالكترونية.

٨. تفعيل وتعديل قانون الاثراء غير المشروع.

٩. إقرار مشروع قانون حق الوصول الى المعلومات.

١٠. تأمين حماية الاعلام والاعلاميين عندما يتطرقون لمواضيع تتعلق بقضايا الفساد وحماية الاشخاص الذين يبلغون عن جرائم الفساد ويشهدون فيها.

١١. إقرار قانون اللامركزية الادارية.

١٢. إخضاع جميع المؤسسات العامة للرقابة ولنشر ميزانياتها.

١٣. إلغاء جميع الصناديق (مجلس انماء واعمار، هيئة عليا للإغاثة، صندوق المهجرين، الجنوب وكل صناديق علي بابا...)
وانشاء وزارة تخطيط وتصميم.

١٤. توقيع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

آخر تحديث 03.02.13